جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الأفريقية

مجلة الدراسات الأفريقية

* الدين والسياسة في المغرب الأقصى الدعوة الموحدية نموذجاً
* مؤسسات النشاط التجاري البحري للمغرب الأدنى (من القرن ٥ - ٧ هـ/١١ - ١٣ م)
* المشاريع والعمارة المائية في المغرب الأقصى عصر دولة بني مرين
* تطور الحياة الثقافية في بوادي وأرياف السودان الغربي خلال القرن(١١هـ/١٧م)
* التبادل التجارى بين جنوب أفريقيا وإسرائيل (١٩٤٨-١٩٧٦)
* تأثير اتجاه غانا للاتحاد مع غينيا على إنهاء تبعية غانا للكومنولث البريطاني في ١٩٥٨
* أثر المناخ على السياحة فى إقليم شرقى أفريقيا
* التجمعات الريفية حول بحيرة النوبة فى جمهورية السودان
* أثرالكهرباء على التنمية الريفية في جمهورية جنوب أفريقية
* قضية مياه النيل في السياسة الخارجية المصرية في ضوء التحديات الراهنة
* حركات الإسلام السياسي وتأثيراتها في دول أفريقيا جنوب الصحراء
* إدماج النوع الاجتماعي في صناعة القرار السياسي بدول أفريقيا وراء الصحراء
* الإلهة خنست ودورها فى الديانة المصرية القديمة
* الانعكاسات الصحية للممارسات الثقافية والعوامل الإيكولوجية دراسة أنثروبولوجية لجمهورية الكنغو الديمقراطية
* دور المرأة في عملية التنشئة الثقافية منذ الميلاد حتى سن السادسة في مجتمع الخرطوم بحري بجمهورية السودان
* هرمية الصلة Accessibility hierarchy بين اليابانية والأمهرية
* الذي الموصولة الحرفية
* أسلوب الاستفهام في لغة الهوسا (دراسة نحوية تطبيقية)

العـدد ٣٧
يناير ٢٠١٥

مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر

مجلة الدراسات الأفريقية
العدد ٣٧ يناير ٢٠١٥

AFRICAN STUDIES REVIEW
ISSUE 37 January 2015

CAIRO UNIVERSITY
INSTITUTE OF AFRICAN RESEARCH AND STUDIES

AFRICAN STUDIES REVIEW

* FACTORS INFLUENCING FARMERS› ADOPTION OF IMPROVED CROP PRODUCTION TECHNOLOGY IN KATSINA STATE, NIGERIA
MOUKHTAR MUHAMMAD IDRIS

ISSUE 37 January 2015

مجلة الدراسات الإفريقية

العدد السابع والثلاثون يناير ٢٠١٥

يصدرها سنوياً معهد البحوث والدراسات الإفريقية ـ جامعة القاهرة

رئيس التحرير :

أ. د. حسن محمد صبحى — عميد المعهد

نائل رئيس التحرير :

أ. د. سلطان فولى حسن — وكيل المعهد للدراسات العليا

أ. د. حسين سيد عبد الله مراد — وكيل المعهد للدراسات العليا

مدير التحرير :

د. عمر عبد الفتاح

ترسل المقالات والأبحاث على العنوان التالى :

الأستاذ الدكتور حسن محمد صبحى

معهد البحوث والدراسات الإفريقية

جامعة القاهرة

ت : ٣٥٦٧٥٥٠١ - ٣٥٦٧٥٥٠٨

رمز بريدى ١٢٦١٣ أورمان / جيزة

(ج.م.ع)

رقم الإيداع : ١٢٦٤٣ / ٢٠٠٥

الترقيم الدولي ISSN : ١١١٠ / ٦٠١٨

م	المحتـــــويـــات	رقم الصفحة
١	الدين والسياسة في المغرب الأقصى الدعوة الموحدية نموذجاً أ.د. حسين سيد عبد الله مراد	١ ـ ٤٨
٢	مؤسسات النشاط التجاري البحري للمغرب الأدنى (من القرن ٥ ـ ٧ هـ/١١ ـ ١٣ م) أ. صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي	٤٩ ـ ٦٤
٣	المشاريع والعمارة المائية في المغرب الأقصى عصر دولة بني مرين (٦٦٨- ٨٦٩هـ / ١٢٦٩- ١٤٦٤م) أ. إبراهيم الشامى	٦٥ ـ ٩٤
٤	تطور الحياة الثقافية في بوادي وأرياف السودان الغربي خـلال القرن (١١هـ / ١٧م) د. مطير سعد غيث	١٢٣ ـ ١٥٤
٥	التبادل التجارى بين جنوب أفريقيا وإسرائيل (١٩٤٨-١٩٧٦) أ. بدوى رياض عبد السميع	١٣١ ـ ١٥٤
٦	تأثير اتجاه غانا للاتحاد مع غينيا على إنهاء تبعية غانا للكومنولث البريطاني في ١٩٥٨ أ. أسامة عبد التواب محمد عبد العظيم	١٥٥ ـ ١٨٢
٧	أثر المناخ على السياحة فى إقليم شرقى أفريقيا د. عطيه محمود محمد الطنطاوى	١٨٣ ـ ٢٢٠
٨	التجمعات الريفية حول بحيرة النوبة فى جمهورية السوادن (الواقع العمرانى والإمكانات المتاحة والتوقعات المستقبلية) د. أحمد سيد شحاته	٢٢١ ـ ٢٩٠
٩	أثرالكهرباء على التنمية الريفية في جمهورية جنوب أفريقية مصطفى عبد المجيد محمد إبراهيم رحومه	٢٩١ ـ ٣٥٠
١٠	قضية مياه النيل في السياسة الخارجية المصرية في ضوء التحديات الراهنة د. محمد سالمان طايع	٣٥١ ـ ٣٩٤
١١	حركات الإسلام السياسي وتأثيراتها في دول أفريقيا جنوب الصحراء د. البشير الكوت	٣٩٥ ـ ٤٢٨
١٢	إدماج النوع الاجتماعي في صناعة القرار السياسي بدول أفريقيا وراء الصحراء (دراسة تحليلية في المؤسسات التمثيلية) أ.د. نعيمة سمينة	٤٢٩ ـ ٤٤٦
١٣	الإلهة خنست ودورها فى الديانة المصرية القديمة د. إسلام إبراهيم عامر	٤٤٧ ـ ٤٦٩

م	المحتـــــويـــات	رقم الصفحة

١٤ الانعكاسات الصحية للممارسات الثقافية والعوامل الإيكولوجية
دراسة أنثروبولوجية لجمهورية الكنغو الديمقراطية
د. تامر جاد راشد أ. محمد جلال حسين ٤٧١ ـ ٥٢٦

١٥ دور المراة في عملية التنشئة الثقافية منذ الميلاد حتي سن السادسة
في مجتمع الخرطوم بحري بجمهورية السودان
إيناس حسام الدين عبد الخالق عطية ٥٢٧ ـ ٥٦٠

١٦ هرمية الصلة Accessibility hierarchy بين اليابانية والأمهرية
«دراسة تنميطية»
أ. إيمان إسماعيل منصور د. أحمد عوض د. عمر عبد الفتاح
د. ماهر الشربيني ٥٦١ ـ ٦٠٠

١٧ الذي الموصولة الحرفية
د. إلياس عباس ٦٠١ ـ ٦١٤

١٨ أسلوب الاستفهام في لغة الهوسا (دراسة نحوية تطبيقية)
د٠ سمير عزت إبراهيم إسماعيل ٦١٥ ـ ٦٦١

تأثير اتجاه غانا للاتحاد مع غينيا على إنهاء تبعية غانا للكومنولث البريطاني في ١٩٥٨

أ. أسامة عبد التواب محمد عبد العظيم(*)

مقدمة:

كانت بريطانيا عندما منحت غانا الاستقلال في ٦ مارس ١٩٥٧ كانت تنوي أن تظل مسيطرة ومتحكمة فيها، وذلك عن طريق أن تكون غانا عضوًا في الكومنولث، وأن تكون ملكة بريطانيا ملكة على غانا، وأن يوجد بها حاكم عام يكون نائبًا عن الملكة، وأن تكون الحكومة الوطنية في غانا هي المتحكمة في الأمور بحيث ألا تخرج عن فلك سياسية الحكومة البريطانية في علاقاتها الدولية، وذلك على المستويين السياسي والاقتصادي. ولكن في الثاني من أكتوبر ١٩٥٨ حصلت غينيا على استقلالها بعد أن صوت الشعب الغيني ضد دستور ديجول الفرنسي؛ ولاح في الأفق أن هناك ارتباطًا وثيقًا سيحدث بين غانا وغينيا؛ في الوقت الذي مازالت فيه غانا على الوضع السياسي السابق، وغينيا أصبحت جمهورية. وفي أثناء ذلك حدثت مناورات عديدة من جانب الدكتور نكروما رئيس وزراء غانا من جهة وبين الجانب البريطاني ومن عاونه من دول الكومنولث من جهة أخرى؛ وقد ظهر من خلال هذه المناورات الوجه الاستعماري لبريطانيا عندما أظهرت إصرارها على التمسك بغانا تحت سيطرتها السياسية، ولكن الدكتور نكروما ببراعته السياسية استطاع أن يخرج غانا من هذا النفق المظلم التي رسمته لها بريطانيا.

(*) المدرس المساعد – قسم التاريخ – معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة.

من هنا كانت هذه الدراسة لرؤية التحدي والاستجابة بين غانا وبين بريطانيا، وهذه الدراسة ستجيب على الأسئلة التالية؛ كيف طرح نكروما فكرة تحول غانا للجمهورية؟ وكيف استطاع من خلال إعلانه لاتحاد غانا مع غينيا من الضغط على بريطانيا لتنفيذ هدف الاستقلال التام عنها؟ وما هي خطوط المناقشات التي دارت داخل الحكومة البريطانية؟ وكيف نجحت خطة القيادة الغانية على إجبار بريطانيا العظمى على إفشال مخططها الاستعماري في التحكم والسيطرة على غانا؛ كل هذه الأسئلة ستحاول الدراسة الإجابة عليها من خلال النقاط التالية؛

أولًا – إعلان نكروما عن التحول للجمهورية

ثانيًا – الاتجاه إلى الاتحاد مع غينيا وأثره على السلطات البريطانية

ثالثًا – المناقشات داخل الحكومة البريطانية وأثرها على الوضع في غانا

مع انتهاء زيارة بعثة النوايا الحسنة الغينية التي أرسلت من قبل الرئيس سيكو توري إلى أكرا للدخول في مفاوضات مع المسؤولين الغانيين وعلى رأسهم الدكتور كوامي نكروما حول إيجاد شكل من أشكال الارتباط الوثيق بين البلدين ؛ كان قد ظهر على السطح بوادر الحديث عن فكرة الاتحاد الذي سيجمع غانا وغينيا، وفي هذه الأثناء ظهرت قضية شائكة منذ استقلال غانا في مارس ١٩٥٧، هذه القضية تدخل في إطار العلاقات بين غانا وبريطانيا والمنظمة التي تجمعهما وهي الكومنولث، ومن هنا كان على النظام الحاكم في غانا أن ينظر لهذه المسألة إذا أراد الدخول في أي اتحاد عضوي مع غينيا، وقد مثلت هذه القضية نوعًا من الحرب النفسية الاستعمارية التي مورست من قبل القوى الاستعمارية على دولة أفريقية مستقلة؛ وهذا ماسيتم عرضه من خلال السطور القادمة.

أولًا – إعلان نكروما عن التحول للجمهورية

كانت بريطانيا عندما أعطت الاستقلال لغانا في ٦ مارس ١٩٥٧ قد جعلت لها وضعًا سياسيًا في إطار دول الكومنولث البريطاني، فالذي يدير شؤون البلاد في غانا هي الحكومة الغانية الوطنية، ولكن يوجد حاكم عام بريطاني في غانا يمثل أعلى درجات السلم الدبلوماسي هناك، وتكون وظيفته أن يكون نائبًا عن ملكة بريطانيا؛ والتي هي بالطبع ملكة غانا، والواقع أن جميع مهام هذا الحاكم العام البريطاني كانت شرفية بحيث يستقبل السفراء وأعضاء الوفود الأجنبية الذين يزورون غانا، ويفتتح المشروعات، ويوقع على جميع القرارات التي تصدرها الحكومة الغانية؛ وذلك من خلال دستور ملكي يشمل مجموعة من دول الكومنولث تحكم بنفس هذا النظام، وهناك دول أخرى في الكومنولث أيضًا لها نظامها الجمهوري مثل الهند وباكستان واتحاد جنوب أفريقيا؛ والواقع أن الغانيين قد رضوا بهذا النظام كخطوة على طريق إعلان نظام سياسي دولي يعطي كل الصلاحيات لهم فقط لأن يديروا شؤون دولتهم. ولكن منذ إعلان الاستقلال كان واضحًا أن هذا النظام مقيدًا للحكومة الغانية، وأصبح مفهومًا أن هناك مواجهة مرتقبة بين الحكومة الوطنية في غانا وحكومة لندن حول نظام الحكم الغاني، وذلك لرغبة الحكومة الغانية في تحقيق الاستقلال الكامل سياسيًا واقتصاديًا.

كان أول إعلان لهذا الموضوع قد ظهر في ختام زيارة رئيس الوزراء الغاني للقاهرة في ٢٣ يونيو ١٩٥٨؛ عندما عقد مؤتمرًا صحفيًا، وفي هذا المؤتمر أعلن أن غانا ستصبح جمهورية في خلال عامين، وأنها ستلجأ في دستورها الجديد إلى اقتباس الكثير من المواد التي يتضمنها الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة، والواقع أن كل الدوائر العالمية قد اهتمت بهذا التصريح، ومن الواضح أن الصحافة العالمية قد نشرته، وعند عودة الدكتور نكروما إلى أكرا وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده بمناسبة عودته من زيارة الدول الأفريقية المستقلة في ٢٨ يونيو ١٩٥٨ سأله أحد الصحفيين عن التصريح الذي أدلى به في القاهرة بشأن رغبة غانا في إقامة جمهورية عن قريب، فأجاب نكروما قائلًا " حكومتنا في غانا حكومة برلمانية

ديمقراطية، وإذا أقمنا الجمهورية فإننا سنفعل ذلك بالطرق الدستورية" وتساءل الدكتور نكروما لماذا أثير كل هذا اللغط حول هذا الموضوع – إن شعب غانا هو الذي سيقرر، ومهما يكن من أمر فستبقى غانا ضمن دول الكومنولث.

وقد شرح بعد ذلك الدكتور نكروما الأسباب التي من أجلها تفضل غانا النظام الجمهوري فقال" أن بريطانيا وصلت الأن إلى نظامها الملكي بعد قرون عديدة، وقد أيقن البريطانيون أن هذا النظام يتجاوب مع احتياجاتهم، أما نحن في أفريقيا فتفكيرنا يختلف عن التفكير البريطاني؛ إن الشعب هنا هو الذي يقرر ما يحتاج إليه، فديمقراطية غانا هي ديمقراطية شعبية ويجب علينا أن نشرع في البناء من الأساس" وكان الدكتور نكروما يعتقد أن الجمهورية تعبر بصراحة عن سياسة غانا الحرة، وعن النضال من أجل الاستقلال، كما أكد أن نظام رؤساء القبائل يطابق إلى حد بعيد النظام الجمهوري. وقد قال في نفس المؤتمر السيد كوفي باكو Baako وزير الاستعلامات معلقًا على حديث الدكتور نكروما مايلي " إن الشعوب الأفريقية تستطيع أن تفهم أن بلادًا كأستراليا ونيوزيلاندا وكندا يقبلون بترحاب ملكة انجلترا لتكون ملكتهم، وذلك لأن شعوب تلك الدول يرتبطون بالشعب البريطاني بصلات عائلية، ولكن ليس للأفريقيين ارتباطات مماثلة"[1]. وقد وضح من هذا التصريح في هذا التوقيت بأن الفكرة قد ولدت من خلال اجتماعات الدكتور نكروما مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر في القاهرة.

عند هذه الزيارة توقفت الصحافة العالمية أمام هذا التصريح، وبدأت في نشر سيناريوهات مختلفة للتغيير الدستوري في غانا، وقد زادت حدة تلميحات الصحف العالمية عقب زيارة الوفد الغيني في شهر أكتوبر ١٩٥٨؛ وخاصة بعدما بدأ الحديث عن شكل من أشكال الارتباط الوثيق بين غانا وغينيا، وبدأت التفسيرات المختلفة في كيفية اتحاد غانا وهي دولة تتبع الدستور الملكي للكومنولث، وتحكم بواسطة حاكم عام بريطاني نائبًا عن ملكة غانا وهي ملكة بريطانيا، مع دولة غينيا وهي جمهورية مستقلة تمامًا عن أي تجمعات أو منظمات. وفي ظل هذه التلميحات والتفسيرات الصحفية المختلفة وجدت الحكومة الغانية أن تحسم هذه القضية؛ فأرسل

مكتب رئيس الوزراء الغاني خطابًا إلى سكرتارية الحاكم العام البريطاني في غانا، وذلك بشأن التغيير الدستوري، وذلك في الخامس من نوفمبر ١٩٥٨، وكان مفاده كالآتي؛ بأنه هناك الكثير من الحديث في الهواء في الوقت الحاضر أن غانا ستتحول إلى جمهورية بين عشية وضحاها almost Overnight ، وقد كتب رئيس وزراء غانا إلى رئيس الوزراء البريطاني مؤكدًا بأنه لاتغيير دستوري سيجري قبل عام ١٩٦٠، وقد ناقش مجلس الوزراء الغاني في ٤ نوفمبر إصدار أو عدم إصدار بيان صحفي على غرار المشروع المرفق، وذلك لتسوية المسألة مرة واحدة وإلى الأبد، وقد أعطيت الموافقة من حيث المبدأ على مسألة إصدار البيان، ولكن الوقت غير مناسب فتقرر تأجيله في الوقت الراهن. ولذلك أراد رئيس وزراء غانا أن يستشير الحاكم العام في الموعد المقترح لتوقيت صدور مثل هذا البيان.

وكان البيان الصحفي الصادر عن الحكومة الغانية تحت عنوان « التغيير الدستوري»؛ بأنه قد بذلت بعض التعليقات في الصحافة وأماكن أخرى في الأشهر الأخيرة تحتوي على تكهنات بأن الحكومة تعتزم في المستقبل القريب الشروع في تغيير دستوري مهم، وأنه سيكون له تأثير في جعل غانا جمهورية، وتود الحكومة أن يكون واضحًا تمامًا أنه على الرغم من أن نيتها البدء في هذا التغيير الدستوري، إلا أنه لن يتم اتخاذ أي خطوة من هذا القبيل قبل عام ١٩٦٠[٢].

ثانيًا - الاتجاه للاتحاد مع غينيا وأثره على السلطات البريطانية

وفي أوائل نوفمبر ١٩٥٨ التقى المفوض الاسترالي في أكرا بالدكتور نكروما ومساعده السيد أدو في مقابلتين؛ إحداهما مع نكروما وأدو، والأخرى مع أدو وحده؛ وقد وضح نكروما بعض الأفكار حول الاتحاد مع غينيا ووضع غانا في الكومنولث. ففي المقابلة المشتركة؛ أعلن الدكتور نكروما أنه يجري التفكير في نوع من الارتباط بين غانا وغينيا في إطار الكومنولث، وأنه سيتم مناقشة الأمر أكثر مع الرئيس سيكو توري في أكرا، ولكنه حث سيكو توري على زيارة ليبيريا في طريقه إلى أكرا، فكان هناك إشارات مستمرة لليبيريا خلال المحادثة[٣].

وفي تعليق المفوض الاسترالي على هذه النقطة؛ بأن الحديث عن أي شكل من أشكال التعاون مع غينيا يمثل جزء من خطة أوسع لاتحاد غرب أفريقيا؛ وفي هذا الصدد فقد ذكرت ليبيريا كعضو محتمل في رابطة ما في دول غرب أفريقيا؛ وهذا في حد ذاته قد مثل مفاجأة لمعظم المراقبين للمشهد المحلي في غرب أفريقيا؛ لأن ليبيريا بمعزل عن الدول الأخرى في غرب أفريقيا، ولها عقدة تفوق واضحة للغاية؛ وخاصة بين المئتين أسرة المهاجرين من الولايات المتحدة الأمريكية، وأن ليبيريا لها علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، وهناك قدرًا كبيرًا من الغيرة من غانا، ولم يكن هناك أي اقتراح جاد لتاريخ مشاركة ليبيريا في أي اتحاد في غرب أفريقيا، ويبدو أن ليبيريا لن تغير فكرها إلا في احتمال وحيد وهو أن يعطى لتوبمان رئاسة هذه الرابطة، والحقيقة أن المفوض الأسترالي لم يصدق مثل هذا العرض، وقد اعتقد أن مثل هذا العرض لجذب الثناء الغربي[٤].

وكان الدكتور نكروما قد أصر على رغبته على أن يكون الاتحاد داخل الكومنولث، وأن رأيه أن ذلك سيكون موضع ترحيب للدول الأخرى الأعضاء، ومن الممكن أن لايحتاج الأمر إلى تعديل في الدستور الملكي للكومنولث، لأن الأمر لايحتاج إلى عمل تفاصيل كثيرة. وقد أشار المفوض الاسترالي على نكروما بضرورة وضع في ذهنه مصلحة الكومنولث نفسه، وقد أكد أدو حديثه، وأضاف نكروما أن اقتراح الاتحاد وبطبيعة الحال، سيكون أمام رؤساء وزراء الكومنولث قبل الإعلان عن أية ترتيبات نهائية لهذا الاتحاد[٥]. ولم يخل اللقاء من الحديث عن الاقتصاد الغيني وقدرته على الصعود بقوة في حال تغلبه على المصاعب الجمة التي تواجهه، وأن هناك العديد من شركات التعدين العاملة في غينيا ستتوقف إذا لم يكن هناك حل سريع، وعلى المدى الطويل سيكون لدى غينيا العديد من الصعوبات الكبيرة في تمويل التنمية وتحسين مستوى معيشة شعبها، وقد أكد نكروما على أن غينيا بعد تصويتها ضد دستور الجماعة الفرنسية أصبحت أكثر احتياجًا للحصول على مساعدات مالية وإدارية وتشجيعًا من غانا، ومع ذلك فإن إمكاناتها الاقتصادية طويلة الأجل جيدة ومبشرة[٦].

وفي المقابلة الثانية؛ اعترف السيد أدو للمفوض الاسترالي أن الدكتور نكروما لايزال ساذجًا إلى حدما في موضوع الكومنولث؛ حيث أنه لايزال يعتقد أنه يستطيع أخذ أي شيء بواسطة الهتافات. وكان أدو قد قلل من شأن مقابلة سيكو توري مع الصنداي تايمز؛ والتي أشار فيها إلى أن رئيسي وزراء غانا وغينيا قد فكرا في اعتماد عملة الدولار، ولم يذكر إذا كان الأمريكي أو الليبيري. وقد أكد أدو أن هناك الكثير من التفكير الغائم من قبل المتحمسين في غرب أفريقيا، وأن اقتراح الرابطة لايعني أنه واضح المعالم. وكشف السيد أدو أن غانا أجرت مناقشات مع النيجر وداهومي قبل الاستفتاء الفرنسي، ولم تكن قد بدأت المفاوضات مع غينيا، وذلك للموقف المحدد الذي قرر الشعب الغيني اتخاذه من الدستور الفرنسي، وبذلك ضمنت غانا موافقة غينيا، وقد أكد أدو على أن سيكو توري ليس شيوعيًا مهما ظن الناس. وأنه استكمالا لحالة الارتباك فقد أكد السيد أدو أنه حتى لو تم التفكير في رابطة ما؛ فإن غينيا ستسعى أولًا لعضوية الأمم المتحدة تحت رعاية غانا، حتى لو لفترة مؤقتة[٧].

وكانت خلاصة هذه المقابلة بين المفوض السامي الاسترالي والدكتور نكروما والسيد أدو – من وجهة نظر المفوض الاسترالي- التأكيد على نشاط نكروما في إقناعه غينيا لوجود شكل من أشكال التعاون مع غانا، وأيضًا عدم تيقن رئيس الوزراء الغاني من العديد من النقاط المترتبة على خططه المستقبلية، فهو في فورة الحماسة مع عدم التفكير في العواقب، حتى السيد بادمور مستشاره الرئيسي خلال المحادثات لم يكرس أي اهتمام لمثل هذه القضايا نفسها، حتى السيد أدو قد أكد أن غانا ستواجه فترة صعبة خلال الأسابيع المقبلة[٨].

وفي هذه الأثناء فوجئ المسؤولين في لندن بطلب من الحاكم العام البريطاني في أكرا[٩]؛ وذلك في ٦ نوفمبر ١٩٥٨ بحاجته لوجود فرصة للجلوس مع المسؤولين البريطانيين، وذلك أثناء سفر الحاكم العام البريطاني في أكرا إلى لندن، وذلك لسماع مقترحات الدكتور نكروما، وتوضيحها للمسؤولين في لندن[١٠].

أمام هذا الخطاب شعر المسؤولون في الحكومة البريطانية بالكثير من الذعر؛ وعلى الفور أرسلت الحكومة البريطانية إلى المفوض البريطاني في أكرا في نفس اليوم ٦ نوفمبر ما يفيد بأن الخطاب الشخصي من قبل الحاكم العام البريطاني يقول أنه يتوقع أن يأتي إلى لندن من ١١ إلى ٢٠ نوفمبر، وذلك لأنه سيناقش مع المسؤولين البريطانيين في الحكومة البريطانية والملكة البريطانية مستقبل منصبه فيما يتعلق بخطط رئيس وزراء غانا، ومدى موافقة السلطات البريطانية عليها، ولذلك أرادت الحكومة البريطانية محاولة معرفة هذه الاقتراحات من قبل المفوض البريطاني في أكرا قبل زيارة الحاكم العام إلى لندن. وقد أكدت أنه من خلال الخطاب الشخصي للحاكم العام أنه لاوجود لشيء ينذر بالخطر في كل هذا، وأنها لن تؤثر على الزيارة الملكية إلى غانا، ولكن الحكومة البريطانية تريد أن تعرف أي معلومات عن ما هو في مهب الريح what is in the Wind، وذلك بدون أن يعلم الحاكم العام شيئًا عن هذه البرقية، ولذلك تم الطلب من المفوض البريطاني أي معلومات من خلال لقاء يجمع المفوض البريطاني مع الحاكم العام اللورد ليستويل[١١].

كان المفوض البريطاني قد رد في اليوم التالي مباشرة أي في ٧ نوفمبر؛ بأنه فهم من الحاكم العام البريطاني في غانا أن لديه تكهناته الخاصة بأن نكروما ربما سيعلن الجمهورية قريبًا أو أنه سيمهد الطريق للرابطة مع غينيا، وكان هذا الاحتمال لدى الحاكم العام قد ظهر بعد نمو رغبة التغيير الدستوري لدى نكروما وحزب الميثاق الشعبي الحاكم في غانا عن مزيد من التغييرات التي لايمكن السيطرة عليها، وذلك بعد أن تخلص الغانيون من جميع الأحكام الراسخة في الدستور. ولكن إشارة الحاكم العام لزيارته للندن يستبعد فيها الجمهورية في هذه المرحلة، ولكن احتمال الرغبة الغانية في الاتحاد مع غينيا هو الدافع الأكثر احتمالًا لهذه الزيارة[١٢].

وقبل أن يترك الحاكم العام أكرا أراد أن يجتمع مع الدكتور نكروما؛ وخرج من هذا الاجتماع ببعض الملاحظات وهي؛ أن نكروما لايبدو في عجلة من أمره للتحول للجمهورية، ومع ذلك فإنه عدل الموعد المستهدف إلى ٦ مارس ١٩٦٠، وفي ضوء ذلك أراد الحاكم العام عندما يتوجه إلى لندن يناقش مثل هذا الموضوع، وذلك لتحديد

موعد انتهاء مهمته، وكان الموعد المقترح لنهاية مهمته هو يناير ١٩٦٠. وستكون المسألة المتبقية التي يود الحاكم العام مناقشتها في لندن هي مسألة بقاء غانا في الكومنولث، ومن الممكن رفع هذه المسألة في اجتماع رؤساء وزراء الكومنولث في صيف ١٩٥٩. وقد أكد المفوض البريطاني في أكرا على أنه سيكون من المرغوب فيه السماح للرأي العام في المملكة المتحدة وبقية دول الكومنولث ليصبح على علم قبل زيارة ملكة بريطانيا بأن موعد إعلان الجمهورية سيكون في شهر مارس ١٩٦٠، وإذا تم الاتفاق على أن تظل غانا في الكومنولث؛ فلابد قبل اجتماع الكومنولث أن يتم تحديد شكل الدولة في إطار الكومنولث، وإذا كان الاتفاق في غانا على النظام الجمهوري، فإنه يوجد انقسام عميق داخل حزب الميثاق الشعبي على وضع الجمهورية على النموذج الهندي أو الليبيري؛ وأن المفوض البريطاني يثق في أن نكروما يرغب في النموذج الليبيري لأنه سيكون رئيسًا لهذه الجمهورية، ويبدو أن تحديد موعد للإعلان عن الجمهورية مصحوبًا برغبة في الوصول إلى قرار مسبق في هذا الشأن(١٣).

وبالنسبة لغينيا؛ فإن نكروما قد وجد الفرصة المواتية لتحقيق حلمه القديم لاتحاد غرب أفريقيا، وذلك من خلال حرصه بحماس على وجود نوع من الترابط الوثيق مع غينيا، وذلك مع الطريقة التي أعلن بها جنوح توجو الفرنسية إلى حالة العداء الشديد والذي كان خافيًا في الأشهر الأخيرة. ولكن المؤكد أن غينيا لن تقبل بأي ارتباط عضوي مع غانا إلا على أساس جمهوري، وبالتالي هناك خطر لخروج نكروما بخطة لربط الدولتين على أساس ينطوي على الجمهورية، وكان البديل الذي طرحه نكروما والذي يتمنى دعم دول الكومنولث له هو الاقتراح بوجود اتحاد مع غينيا، وقبول الكيان الدولي الجديد كعضو في الكومنولث.

وخلال التفكير في نفس السياق فهناك العديد من الأسباب التي تعرقل موافقة الكومنولث وعلى رأسه بريطانيا على وحدة غانا مع غينيا، ليس فقط بالنسبة لرد الفعل الفرنسي المحتمل، ولكن أيضًا لأن هذه الوحدة ستعجل بنكروما ويصبح جاهزًا بشكل سريع للتخلي عن عضوية الكومنولث وزيارة الملكة، ولذلك رأى

المفوض البريطاني أنه لابد للحكومة البريطانية أن تفكر بوجه السرعة ما هو الموقف في حالة اندفاع نكروما بشكل مفاجئ، وقبل زيارة سيكو توري المتوقعة إلى غانا خلال الأسابيع المقبلة، وتابع المفوض البريطاني في أكرا بأنه يمكن تجاوز كل هذه الصعوبات إذا توقف ذلك على تحسن العلاقات بين غينيا والجماعة الفرنسية، وإذا أمكن إقناع الجانب الفرنسي بأن يكون أكثر سخاءً في الموقف من غينيا(١٤). وكان الحاكم العام قد نصح نكروما بتأجيل إرسال رسالته إلى أعضاء الكومنولث حتى عودته من لندن، وقد تمنى المفوض البريطاني في أكرا أن لايتخذ نكروما أي إعلانات مذهلة Startling announcement في الوقت الذي يغيب فيه الحاكم العام في زيارته للندن(١٥).

وفي مقابلة بين المفوض السامي الكندي في أكرا والسيد نكروما في ١٠ نوفمبر؛ أثيرت عدة مسائل؛ بأن غانا ستصبح جمهورية، والاتحاد الفيدرالي بين غانا وغينيا. فقد كانت المسألة الأولى؛ هي أن نكروما من المتوقع أن يعلن الجمهورية في غانا بعد زيارة الملكة في أكتوبر المقبل ١٩٥٩، وأن نكروما يدرك الحاجة إلى التشاور داخل الكومنولث. أما عن الاتحاد بين غانا وغينيا؛ فإن رغبة توري القوية في الوحدة هي ماتسبب القلق للدكتور نكروما لأنه سيجبر على أن الإعلان سيكون سابقًا عن إعلان الجمهورية، وكان المفوض الكندي قد طرح مسألة اختيار غانا بين الوحدة الأفريقية وبين الاستمرار في إطار الكومنولث، وقد أجاب نكروما أنه يأمل أن لن يواجه مثل هذا الاختيار لأن ذلك سيكون خطيرًا على التداعيات السياسية داخل غانا، وأن المفوض الكندي قد فهم من نكروما أن سيكو توري ليس حريصًا على الترابط من خلال الكومنولث(١٦).

ثالثًا – المناقشات داخل الحكومة البريطانية وأثرها على الوضع في غانا

كانت المناقشات قد زادت حدتها داخل الحكومة البريطانية؛ من خلال الاجتماع بين الحاكم العام البريطاني وبعض المسؤولين البريطانيين في ١٢ نوفمبر ١٩٥٨، وتبين مجموعة من النقاط عن فكرة الارتباط بين غانا وغينيا، وعن الدكتور نكروما وأحلامه في بناء اتحاد غرب أفريقيا، وأيضًا ظهرت فكرة إرسال نكروما برسالة

لجميع رؤساء وزراء الكومنولث وإقناع الحاكم العام له للانتظار حتى عودته من لندن، وتحدث الحاكم العام عن الأسس الذي بنى عليها نكروما فكرة الاتحاد؛ وأوضح أن نكروما يعتبر أن غانا من شأنها أن تدير ملفات الشؤون الخارجية والدفاع لدولة غينيا الفرنسية، ومن شأن غينيا أن تدخل حيز – كما كان يعتقد أنها مستعدة لذلك – منطقة الإسترليني، واحتمال وجود عملة موحدة، ووجود اتحاد جمركي (فإن ذلك كما يعتقد الحاكم العام هو في ذهن نكروما في الوقت الحاضر أي قبل المناقشات مع سيكو توري).

وكان رأي الحاكم العام الشخصي أن الدكتور نكروما يفكر حقًا في أنه مهما كانت طبيعة الاتحاد، فإن غينيا الفرنسية يجب أن تكون عند الممارسة الفعلية واحدة من المناطق والأقاليم الغانية، وينبغي أن يكون هناك متحدثًا واحدًا أو ممثلًا واحدًا في الشؤون الدولية، والذي سيكون في هذه الحالة هي غانا، وكان بذلك على نكروما أن يعترف بأنه لم يكن يعرف تمامًا كيف بذلك يناشد الشعب الغيني.

وتساءل ممثل الحكومة البريطانية ماذا لو كان البديل معاهدة خاصة بين غانا وغينيا الفرنسية؛ تكون فيها علاقة وثيقة جدًا في المسائل المالية، وربما الاتحاد الجمركي، وتفهم دخول غينيا لمنطقة الإسترليني، وذلك من شأنه تخليصها من المشكلات المالية والاقتصادية، وربما وجود بعض التفاهم حول العمل معًا بشكل وثيق بشأن الشؤون الخارجية، مثل هذا الإطار التعاهدي إذا كان من الممكن تحقيقه، وإعطاء الدكتور نكروما قدرًا كبيرًا من السيطرة الذي يريدها، وذلك بدون التطرق إلى مسألة قبول رابطة الاتحاد مع غينيا، ومن شأنه تجنب صعوبة مسائل المواطنة والجنسية، وكان رد الحاكم العام أنه يشعر بأن نكروما لن يرضيه علاقة المعاهدة، ولكنه أعجب من نقطة أن غينيا دولة ذات سيادة، ففي هذه الحالة سيكون استسلام السيادة من جانب واحد وهو الجانب الغيني.

وكان ممثل الحكومة البريطانية في نهاية حديثه مع الحاكم العام البريطاني في أكرا قد رأى بأن وزارة علاقات الكومنولث يجب أن تضغط على وجه السرعة بمزيد من الدراسة لإعطاء وجهة نظر قبل عودة الحاكم العام إلى غانا، وتقديم

تقريرها إلى مجلس الوزراء البريطاني، وإعطاء هذا الموضوع الأهمية السياسية من الدرجة الأولى، وذلك لتقديم حجج بديلة للحاكم العام لإقناع نكروما بالعدول عن أفكاره بشأن الاتحاد، وتقديم نماذج بديلة للعلاقات بين غانا وغينيا، ولكن لابد أن يكون ذلك خارجًا عن مجلس الوزراء – حتى بالطرق غير الرسمية[١٧]. وقد ظهر من خلال هذه المقابلة النمط الاستعماري في الخوف من الاتحاد بين دولتين أفريقيتين، ومدى الضغط عليهما.

في هذا الوقت استطاعات وزارة الخارجية البريطانية إعداد مذكرة عاجلة لوزارة علاقات الكومنولث لعرضها على مجلس الوزراء البريطاني ليتخذ فيها قرارًا عاجلًا؛ وقد ذكرت المذكرة بضرورة تحذير مجلس الوزراء مسبقًا؛ لأن الدكتور كوامي نكروما رئيس وزراء غانا على وشك اتخاذ خطوة مهمة لايمكن التنبؤ بها؛ حيث أن وزارة علاقات الكومنولث قد أبلغت من اللورد ليستويل الحاكم العام في غانا، وأيضًا المفوض البريطاني في أكرا؛ أن رئيس وزراء غينيا السيد سيكو توري على اتصال دائم مع الدكتور نكروما بشأن مسألة شكل من أشكال الارتباط الوثيق close Association بين غانا وغينيا، وهذا الارتباط لم يتضح بعد أي شكل من أشكاله بالضبط فهناك أحد الاحتمالين؛ إما أن يكون هناك اتحاد بين دولتين ذات سيادة، أو حتى يتم التفكير في شكل من أشكال الاستيعاب الكامل من غينيا داخل غانا. بل أن هناك خطر مواجهة أمرًا واقعًا بعد معرفة مايسفر عنه الاجتماع بين رئيسي وزراء الدولتين في أكرا في مطلع الأسبوع المقبل.

وذكرت أيضًا بأن أي مقترح بالدمج أو بالاتحاد بين دولة أجنبية وأخرى عضو في الكومنولث من شأنه أن يعطي ارتفاعًا ويصرف النظر تمامًا عن العديد من الصعوبات العملية المعنية بها في قضايا مبدأ الكومنولث، في هذه الحالة سيكون هناك أمرًا حتميًا بضرورة موافقة باقي الدول الأعضاء في الكومنولث، ومثل هذه الموافقة لايمكن أن تؤخذ، ومن ناحية أخرى فإن الدكتور نكروما يفضل أن تصبح غانا نواه لاتحاد غرب أفريقيا والذي يأمل في نهاية المطاف أن يتمكن من استيعاب المناطق الحدودية الفرنسية وأراضي التوجولاند عن استمرار غانا في عضوية الكومنولث.

وقد أكدت المذكرة أنه من الصعب تحديد هذه المسألة في الظلام بدون معرفة ما هو في عقل الدكتور نكروما تمامًا، وعن هذا الأمر وتحقيقًا للتوازن فإنه يبدو أن مثل هذه التطورات غير مرحب بها على الأقل لبعض الدول الأعضاء في الكومنولث، بالإضافة أن مثل هذه التطورات من شأنها أن يكون لها آثار مؤسفة على علاقات بريطانيا بفرنسا، والواقع أن القضايا الخطيرة من حيث المبدأ والتي أثارها الكومنولث فإنه نفسه هو الذي خفف من وطئها عندما رحب بقبول أقاليم جديدة مختلفة تمامًا في الخلفية والتاريخ [يتحدث عن عدم وجود ما يمنع انضمام غينيا إلى الكومنولث]. وأكدت بضرورة الانتظار لمعرفة ما سيحدث[١٨].

وقد أدرجت الخارجية البريطانية ورقة بالحجج المؤيدة والمعارضة لاتحاد غانا وغينيا في إطار الكومنولث؛ وقد ذكرت فيها أنه إذا صممت كل من غانا وغينيا على الاتحاد أو إقامة دولة واحدة، فإنه لن يستطيع أحد لابريطانيا ولا بقية دول الكومنولث وقف هذا التطور، الخيار الوحيد الذي سوف يكون أمام الدول الأعضاء في الكومنولث هو ما إذا كانت دولة موحدة فهل سيتم قبولها في الكومنولث أم لا، وأكدت أنه يمكن ترتيب هذه العوامل وفقًا للتسلسل الآتي؛العوامل المحلية Local factors وهي هل كلا الدولتين غانا وغينيا مصممتين على الاتحاد مهما كان الثمن أم لا؟ وقد قسمت هذه العوامل إلى عوامل إيجابية وأخرى سلبية؛ فكانت الإيجابية منها كالتالي؛ طموحات وخطط الدكتور نكروما لخدمة التوسع المحلي، والذي ربما يؤدي في النهاية لوجود اتحاد دول غرب أفريقيا، وذلك راجع لشحذ طموحاته بسبب فشله الواضح حتى الأن في ضم توجولاند الفرنسية إلى غانا. وأيضًا شعور السيد سيكوتوري بالعزلة ورغبته في الصمود أمام الفرنسيين من خلال إظهار أن لديه أصدقاء. وكان من ضمن هذه العوامل أيضًا رغبة كل من رئيسي وزراء الدولتين في بناء وحدة سياسية أكبر تطغى على نيجيريا بعد عام ١٩٦٠. وأيضًا الشعور بأن غرب أفريقيا خلال الحقبة الاستعمارية فرض عليه الحدود بشكل تعسفي بواسطة الدول الأوروبية؛ بريطانيا وألمانيا وبلجيكا وفرنسا والبرتغال. وهناك العوامل الموحدة مثل اللون والحصول على الاستقلال في وقت متقارب. وأيضًا الآمال

العريضة التي يتوق إليها السيد سيكوتوري من انضمامه لغانا، وخصوصًا لو تحملت غانا بعض المسؤوليات مثل الدفاع والشؤون الخارجية والدخول في اتحاد جمركي، ومن الممكن الحصول على وفورات ومتحصلات من شأنها تعويض الدعم الفرنسي، وأيضًا قوله أنه من الممكن أن يحصل على دعم المملكة المتحدة وكندا وغيرها (يقصد بذلك فوائد انضمامه للكومنولث)[١٩].

وذكرت أيضًا العوامل المحلية السلبية لأي شكل من أشكال الاتحاد وتشمل؛ أنه سوف تكون غينيا هي الشريك الأصغر كثيرًا عن غانا (حيث أن عدد سكانها ٢,٥ مليون نسمة بينما غانا عدد سكانها ٥ ملايين نسمة). وأيضًا الاختلافات بين الكيانين في اللغة والتقاليد والنظم المالية والقانونية وأيضًا الثقافة وكل شيء ماعدا عامل موحد بينهما هو عامل اللون فقط. وعدم وجود عدو مشترك (مقارنة مع العداء المتبادل لمصر وسوريا مع إسرائيل) على الرغم من وجود الكراهية المشتركة بين الدولتين لفرنسا. واحتمالية أن تجد غينيا صعوبة في موافقة جلالة الملكة بصفتها رئيسة الكومنولث. وأيضًا الصعوبات المالية لغينيا؛ حيث أن غانا هي التي ستتحمل المال في هذا الاتحاد، وبالرغم من أن غانا لديها أموال سائلة لكنها عليها التزامات ثقيلة سواء كانت الالتزامات الفعلية أو الالتزامات المحتملة، لا سيما إذا كانت عازمة على تحقيق مخطط الفولتا (يقصد سد نهر الفولتا) [٢٠].

وذكرت وزارة الدولة للشؤون الخارجية البريطانية مجموعة من العوامل الخاصة بالمملكة المتحدة وبالكومنولث؛ وقسمتها أيضًا إلى حجج إيجابية وأخرى سلبية؛ كانت الإيجابية التي تعزز قبول الكومنولث للاتحاد بين غانا وغينيا هي؛ أنه قد تضيف إلى مكانة الكومنولث انضمام دولة أجنبية له، خاصة وإذا كانت دولة صغيرة جدًا ومتخلفة مثل غينيا – على النحو الذي كان يأمل في الدول المنضمة إليه. وأيضًا طالما كانت غانا مازالت داخل الكومنولث؛ فيجب على الكومنولث أن يظل محتفظًا بها على الخط الصحيح، لأنه إذا غادرت غانا تجمع الكومنولث فيجب إدراك أن غانا ستكون نقطة ارتكاز وانطلاق للسوفييت في غرب أفريقيا.

وأيضًا هناك عامل بأنه لاتزال غانا تلعب دورًا ذات أهمية عملية نسبية لبريطانيا، حقيقة كان حصولها على الاستقلال رمزًا لأفريقيا السوداء ولكن بقائها قي الكومنولث عزز كثيرًا من الإئتمان الخاص للندن، وستندم بريطانيا كثيرًا لو خرجت من عضوية الكومنولث، بالإضافة أن خروج دولة أفريقية سوداء من الكومنولث سيساء فهمها دوليًا وأفريقيًا. وأيضًا هناك مصالح كثيرة للندن في هذا البلد؛ أبرزها " توسيع مجموعة الكومنولث"، حيث أنها ترحب بتوسيع نطاق أساس الكومنولث. وهناك دلائل تشير إلى أن القومية الأفريقية أصبحت أكثر حدة، وقد كان هناك سابقة عندما سمحت بريطانيا للهند في عام ١٩٤٩ ببقائها في الكومنولث على كونها جمهورية (يقصد أن تنضم غانا وغينيا في جمهورية واحدة)، والحقيقة أن خطر انفصال غانا أكبر من نقص العدد. وهناك أيضًا أن استيعاب غينيا يعد إضعافًا لمفهوم الكومنولث Commonwealth Concept ، ولكن المملكة المتحدة وباقي دول الكومنولث قد أظهروا مرونة كبيرة منذ عام ١٩٣٩[٢١].

وقد أكدت الوزارة أيضًا في مذكرتها أن هناك عوامل ضد ضم اتحاد غانا وغينيا في الكومنولث، وقسمتهم إلى تداعيات في المملكة المتحدة والكومنولث، تداعيات في المستعمرات، والتداعيات الدولية. وكانت التداعيات في المملكة المتحدة والكومنولث التي ذكرت في المذكرة كالتالي؛ مثل هذا التخفيف لمفهوم الكومنولث من شأنه أن يسحب أو يجتذب الدعم العام داخل المملكة المتحدة. وأيضًا كل الأعضاء الحاليين للكومنولث (باستثناء العناصر الكندية الفرنسية) وهم منذ البداية منغمسين في التقاليد البريطانية British traditions ، ويتحدثون اللغة الإنجليزية، ولهم صلات تاريخية وثيقة مع المملكة المتحدة، ولديهم روابط اقتصادية ومالية معها، حتى الدول التي تتحدث العربية أو الفرنسية فإنها تتبع المنظومة الحكومية البريطانية، وكلها أراضي كانت تابعة للاستعمار البريطاني أو عملت فيها بريطانيا لسنوات عديدة. وإن قبول دولة في الكومنولث وهي ليس لديها مثل هذه الروابط مع المملكة المتحدة ولا مع الدول الأخرى الأعضاء في الكومنولث سيكون ذلك تحولًا كبيرًا من حيث المبدأ. وفي حالة دخول غينيا الفرنسية في الكومنولث مع خلفيتها

وتاريخها المختلف تماماً عن باقي دول المجموعة، فإن ذلك من شأنه إضعاف أي معنى حقيقي لرابطة الكومنولث.

ومن هذه العوامل أيضًا؛ ففي حالة أنه تم استيعاب absorbed غينيا في دولة غانا؛ فإن وجود ممثل غيني في اجتماعات مجلس الوزراء في غانا لن يمنع المناقشة داخل المجلس، في حين وجود شخصية غينية في إطار اجتماعات الكومنولث سوف يعيق التبادل الكامل والصريح للمعلومات مع دول الكومنولث الأخرى، وفي حالة إدماج غينيا في الكومنولث كدولة ذات سيادة ولكن في إطار اتحادي فإنه سيتم تغيير شخصية رئيس الوزراء الذي سيحضر الاجتماعات بداخل الكومنولث. وأيضًا سوف يكون هناك العديد من الصعوبات الفنية (أو التقنية) التي يجب التغلب عليها؛ على سبيل المثال فيما يتعلق بالمواطنة، والتمويل، والتفضيلات الامبراطورية وغير ذلك[٢٢].

وذكرت أيضًا التداعيات في المستعمرات البريطانية على النحو التالي؛ إن سيراليون تحاط جزئيًا بواسطة غينيا، وأن الحكومة الاستعمارية فيها ترى أن أي اتحاد بين غانا وغينيا تمثل خطة تهدف في نهاية المطاف إلى استيعاب المستعمرة في أوسع اتحاد في غرب أفريقيا، ونفس هذه المخاوف موجودة في جامبيا أيضًا. وهناك أيضًا مثل هذا الاتحاد بين غانا وغينيا قد يثير أزمة في الصومال البريطاني والذي يرغب في الانضمام إلى الصومال الإيطالي الحر في عام ١٩٦٠، وهذا بدوره قد يؤدي لمطالب تشمل انضمام دولة الصومال الكبرى Greater Somalia لعضوية الكومنولث، وحتى لو قبلت الدول الأعضاء انضمام مثل هذه الدولة فإن ذلك سيمثل وضعًا محرجًا لنا مع رفيقتنا (يقصد الدول الاستعمارية) أكثر من وضع غانا[٢٣].

وذكرت وزارة الدولة للشؤون الخارجية أيضًا عددًا من التداعيات الدولية وهي كالتالي؛ إن فرنسا وبعد فترة وجيزة من فقدان غينيا قد تفسر أي خطوة من الكومنولث تجاه غينيا على أنها بادرة لضرب الصداقة معها، ومما لاشك فيه بأن الرأي العام الفرنسي سيصب لومه على بلدان الكومنولث بدلًا من غانا، وسوف يكون له شكوك قوية ناحية دول الكومنولث وسيعتقد أن غينيا كانت الهدف الأول، وبعد ذلك سيتم إغراء الأقاليم الفرنسية سواء في أفريقيا الغربية أو أفريقيا الاستوائية

(فإن اللورد ليستويل يعتقد أن الدكتور نكروما يأمل في ضم داهومي للاتحاد بين غانا وغينيا)، وحسب نظام الولايات المتحدة الأمريكية فإنها قد ترحب بأي خطوة من قبل غانا سواء وافق الكومنولث أم لم يوافق لأن ذلك سيجنب غينيا حدوث فراغ في السلطة لتحقيق التنمية فيها.

وإن أي اتحاد ينشأ بين غانا وغينيا قد يشجع على اتحاد إيران وأفغانستان وباكستان وهذا سيكون أمر غير مستساغ جدًا للهند [وهي عضو في الكومنولث]. وأيضًا سيكون من المرجح " أن توسيع عضوية الكومنولث" سيشجع كثيرًا بعض الأعضاء المؤيدين لذلك على ضم بعض القوى الأوروبية مثل النرويج، ومثل هذا الإجراء من شأنه التعجيل بمعارضة سوفيتية قوية. وإن ضم اتحاد غينيا وغانا للكومنولث من شأنه أن يعمل على إعادة إحياء طلبات من السودان أو بورما للانضمام للكومنولث، وذلك من شأنه أن يتسبب في رد فعل مصري قوي، و الأهم من ذلك ستواجه هذه الدول معارضة داخلية قوية[٢٤].

وقد ذكرت المذكرة عوامل متعلقة بمصالح غانا نفسها مثل؛ أنه من المشكوك فيه حتى الأن أن الدكتور نكروما يدرك الصعوبات المذكورة أعلاه، وأنه ربما سيقلل من أهميتها، والواقع أن غانا تستمد أهمية ليست بالقليلة من جراء عضويتها بالكومنولث، فعلى المدى الطويل من المحتمل أن تستفيد من أن تكون الشريك الأصغر لنيجيريا والتي تكبرها سبع مرات في عدد السكان، ولكن إذا انفصلت عن الكومنولث بسبب قضية غينيا فإنها ستتضاءل أهميتها إلى حالة ثانية من ليبيريا. وأخيرًا يجب على الدكتور نكروما أن يدرك صعوبة حصول موافقة بالإجماع من أعضاء الكومنولث عن خططه المزمعة حول اتحاد غانا وغينيا في إطار الكومنولث؛ فقد تكون كل من كندا وسيلان والملايو (ماليزيا بعد ذلك) وربما نيوزيلاندا على استعداد لقبول عضوية هذا الاتحاد في الكومنولث، وأيضًا باكستان والتي ترغب في الاتحاد مع إيران وأفغانستان لتحقيق التوازن مع الهند ربما تدعم هذه العضوية، ومن ناحية أخرى فمن المحتمل أن أستراليا وجنوب أفريقيا – لأسباب عديدة – لم يرحبا بهذا القرار[٢٥].

كانت وزارة علاقات الكومنولث قد أرسلت للخارجية في ١٣ نوفمبر ١٩٥٨ مايفيد بضرورة إقناع نكروما بثلاث حجج محلية، وهي ستكون حاسمة في حد ذاتها؛ كانت الحجة الأولى؛ هي الهدف المحلي المباشر للدكتور نكروما هو استيعاب توجولاند الفرنسية؛ حيث أن السيد أوليمبيو Mr. Olympio لديه شخصية قوية، وأنه من المرجح أنه سيكون غير مستعد لدمج نفسه وحكومته في الاتحاد بين غانا وغينيا، وبذلك سيكون فقط واحد من ثلاثة، لكن الاندماج بين غانا وتوجولاند سيكون الاختيار الأفضل له، ولو تحرك أوليمبيو إلى العلاقات التعاهدية، فإنه سيكون من الأسهل بالنسبة له أن يذهب في علاقات تعاهدية منفصلة مع غانا عن علاقات مع اتحاد لغانا وغينيا سويًا، وذلك سيكون أكبر بكثير لنفسه.

أما الحجة الثانية؛ هي مشروع الفولتا؛ فإن سيكو توري لديه مخطط كبير للألومنيوم معلق (تحت التنفيذ) في غينيا الفرنسية، إذا كان هناك اتحاد حقيقي فإنه سيدعو الدكتور نكروما لتمويله، بالإضافة لمشروع الفولتا، وذلك من شأنه سيكون سيئًا بما فيه الكفاية، أو حتى التخلي عن الفولتا من أجل مخطط غينيا.وكانت الحجة الثالثة؛ وأيضًا إن دخول غانا في مزيد من الاتحادات مع بلدان أخرى فإنها ستخسر الكثير من روحها الفردية، وأن الاستقلال التي كافحت من أجله سيعرض للخطر بشكل كبير بهذه السرعة، وأن ذلك لن يكون أفضل لها للحفاظ على هويتها الخاصة، وذلك في حالة الدخول في علاقات تعاهدية مع غينيا أو جميع الدول الأفريقية الراغبة[٢٦].

وفي مساء يوم ١٣ نوفمبر كان وزير الخارجية البريطاني قد تحدث لرئيس الوزراء البريطاني حول وضع العلاقات بين غانا وغينيا، وشرح له كافة النتائج التي قد تتبع أفكار الدكتور نكروما، وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد أعدت احتمالين لذلك؛ الأول؛ إذا قامت غانا باستيعاب غينيا الفرنسية، وفي هذه الحالة يبدو أن السلطات البريطانية لايمكن أن تعترض، على الرغم من أن فرنسا سترد بقوة، ولاشك أن وزارة الخارجية على علم بكافة الاحتمالات من البرقيات المتبادلة مع أكرا، وستعرض وزارة الخارجية البريطانية لجميع ردود الفعل الفرنسية المحتملة. وكان الاحتمال الثاني؛ بأنه إذا أرادت غانا وجود اتحاد به الكثير من المرونة التي

تنطوي على إثنين من رؤساء الوزراء، وتظل غانا وحدها عضوًا في الكومنولث، فإن الوضع اللاحق يجب أن ينظره اجتماع رؤساء وزراء الكومنولث المقبل[٢٧].

وفي ١٤ نوفمبر ١٩٥٨ أرسلت الحكومة البريطانية نسخة من مذكرة مجلس الوزراء ومرفق بها بعض الحجج المؤيدة والمعارضة للعلاقات المستقبلية بين غانا وغينيا إلى المفوض البريطاني في أكرا، وأخبرته أن هذه المذكرة ستعطى لوزير الخارجية البريطاني الذي سيناقشها مع زملائه وزراء خارجية دول الكومنولث، وعلى الرغم أن هذه المذكرة لاتسعى لأية توصيات محددة. وأخبرته أيضًا أنه في الوقت نفسه، وبموافقة وزير خارجية بريطانيا، اقترح وزير علاقات الكومنولث إلى السيد ليستويل الحاكم العام البريطاني لغانا، بضرورة إرسال رسالة شخصية منه إلى السيد نكروما، وأن يكون مفادها أن مباحثات الحاكم العام في لندن قد أظهرت أن مسألة علاقات غانا مع غينيا قد تثير مسائل خطيرة خاصة بمبدأ الكومنولث، وبه طلب للدكتور نكروما بضرورة تجنب التوصل إلى أي استنتاجات نهائية أو الإدلاء بأي تصريحات عامة حتى عودة الحاكم العام إلى أكرا[٢٨].

وكان نص البرقية التي أرسلها الحاكم العام البريطاني إلى الدكتور نكروما في ١٤ نوفمبر ١٩٥٨ كالتالي؛ أنه يتطلع كثيرًا عند عودته إلى أكرا لمعرفة إلى أين ذهبت المحادثات بين نكروما وسيكو توري، وأن هذه القضايا قد أخذت الكثير من المناقشات داخل لندن، وأنه يعتقد أن بعض القضايا الكبرى لابد أن تنشأ عن مبادئ، وأنه يود الحديث مع نكروما للنظر في نتائج مناقشات لندن قبل التوصل إلى أية استنتاجات نهائية أو إجراء أي بيان علني[٢٩].

وفي ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ أعدت وزارة علاقات الكومنولث البريطانية تقريرًا عن (العلاقات بين فرنسا وغينيا)، وكان مفاده كالآتي؛ بأن اللورد ليستويل الحاكم العام البريطاني في غانا قد أكد أن المفوض السامي لغانا في لندن كان في زيارة مؤخرًا إلى باريس، وأنه قد فهم أن السلطات الفرنسية بدأت في إعداد بعض الترتيبات الجديدة لغرب أفريقيا، والتي بموجبها سيكون هناك اتحاد لدول غرب أفريقيا الفرنسية، وأنه سيكون معترف بها من قبل فرنسا ككيان مستقل بالكامل،

وهي علاقات ستشبه الكومنولث مع فرنسا، وعلى مايبدو ووفقًا لهذه القصة؛ فإن هناك أمل فرنسي بأن تعود غينيا الفرنسية مرة أخرى إلى مثل هذا الاتحاد.

وقد استفسرت وزارة علاقات الكومنولث البريطانية من وزارة الخارجية البريطانية لإثبات التفاصيل المادية لهذه القصة، ووضح أن هناك وجهة نظر في بعض القطاعات في باريس مفادها أن ترتيبات من هذا النوع سيكون مرغوبًا فيها، ولكن هذا الرأي لم يسد بعد، وأنه هناك وجهات نظر أخرى. والواقع أن جميع الأخبار في برقيات وزارة الخارجية في الوقت الحاضر تؤكد أن السياسة الفرنسية ستقوم بالاعتراف باستقلال غينيا الفردي في المستقبل غير البعيد. ومع ذلك فإن وزارة الخارجية البريطانية سمعت سرًا بأن سيكو توري أرسل مبعوثين إلى الجنرال ديجول، وأن المحادثات السرية تتحدث في مسألة العلاقات المستقبلية بين فرنسا وغينيا؛ وهذا يشير إلى أن سيكو توري لم ييأس من بعض العلاقات الخاصة مع فرنسا في المستقبل، وأنه سيكون قادرًا على تشغيل حصانه الفرنسي ونظيره الغاني بشكلٍ متوازٍ، وربما أنه يريد أن يلعب بواحد منهما ضد الآخر، وهذا ما يؤكد ضمنًا بأنه لا يريد حرق جميع أوراقه مع فرنسا بإعلانه عن بعض الشراكة مع غانا قريبًا جدًا[٣٠].

وقد أعدت وزارة علاقات الكومنولث البريطانية أيضًا في ١٧ نوفمبر تقريرًا عن العلاقات بين غانا وغينيا؛ وقد أفاد هذا التقرير أنه بعد مقابلة مع اللورد ليستويل الحاكم العام البريطاني في غانا، وقد تم عرض سلبيات وإيجابيات الارتباط الوثيق المقترح بين غانا وغينيا الفرنسية، والتي أرفقت مع ورقة وزير الخارجية البريطاني والتي تم عرضها على مجلس الوزراء، أكد الحاكم العام أنه يعتقد أن هذا البيان عادل جدًا وموضوعي Very Fair and Objective Statement . وكان الحاكم العام البريطاني قد أعاد تأكيده على المضاعفات التي يمكن أن تنشأ على هذا الاقتراح، وأكد على ضرورة إقناع نكروما لكي يلعب جنبًا إلى جنب؛ أي بشكل متوازن، وقال أنه يعتقد أن هناك صفقة جيدة في المساومات الصعبة على أي حال

بين غانا وغينيا الفرنسية إذا تبلورت هذه الفكرة. وأنه يجب إقناع نكروما على التركيز الأن العمل في الكومنولث لقبول غانا باعتبارها جمهورية بعد عام ١٩٦٠، وأن يؤجل وجود أي علاقات من نوعٍ خاص مع غينيا الفرنسية حتى بعد إعلان غانا جمهورية، ولكن الحاكم العام اعترف بأن التوقيت أصبح غير ملائمًا لذلك. وأكد أنه لابد من تحلية بعض النقاط إلى نكروما بأنه تمت مناقشة توقيت إعلان الجمهورية في غانا مع القصر الملكي وأيضًا فيما يتعلق بزيارة الملكة، وأنه لايوجد أي صعوبات في هذا الشأن.

وقد أكد التقرير أن المسؤولين البريطانيين قد قرروا وضع مسألة الاتحاد بين غانا وغينيا على جدول أعمال مجلس الوزراء البريطاني في ١٨ نوفمبر ١٩٥٨؛ وأن رئيس الوزراء السيد ماكميلان سيلتقي الحاكم العام البريطاني في غانا وأيضًا وزير علاقات الكومنولث ووزير الخارجية البريطاني قبل الاجتماع، وقد شك الحاكم العام في أن غينيا الفرنسية من الممكن أن تنتظر حتى بعد مارس ١٩٦٠، وقد تكون عودة غينيا لأي تحالف فرنسي وأي مسألة للاتحاد مع غانا ستؤدي للخروج عن الطريق، وأن الحاكم العام يأمل في ضوء المحادثات التي أجراها مع رئيس الوزراء البريطاني ووزير الخارجية والمستعمرات بضرورة ممارسة تأثير تقييدي على الدكتور نكروما[٣١].

وكان المفوض السامي الكندي في أكرا قد أرسل عددًا من التقارير إلى الحكومة الكندية حول احتمال وجود اتحاد بين غانا وغينيا، وأنه لايوجد أي تفاصيل أخرى غير أن هناك فكرة أن يكون الاتحاد بين البلدين بدون أي شخصية سياسية بما يعني عدم ذكر وظيفة رئيس الجمهورية؛ وذلك بما يعني أن الإعلان لن يذكر فيه منصب الرئيس سيكو توري بوصفه رئيس جمهورية[٣٢].

وفي أثناء اجتماع مجلس الوزراء البريطاني في ١٨ نوفمبر ١٩٥٨؛ وبعد أن قدمت وزارة الخارجية البريطانية المذكرة سالفة الذكر؛ فإن وزير علاقات الكومنولث البريطاني أكد بأن هناك مناقشات بين رئيسي وزراء غانا وغينيا لوجود

شكل من أشكال الارتباط الوثيق بين الدولتين، ولم يعرف طبيعة هذا الارتباط بعد؛ لكنها قد تأخذ شكل اتحاد الدولتين أو حتى استيعاب غينيا ضمن غانا، وأن أي اقتراح من هذا النوع يكون عرضة لإثارة قضايا خطيرة من حيث المبدأ، وذلك فيما يتعلق بعضوية غانا في الكومنولث، وأنه تم تحذير الدكتور نكروما بأن ذلك سوف يفتح بابًا لتكوين اتحادات بين دول أعضاء آخرين في الكومنولث ودول أجنبية ليس لها صلات تاريخية أو ثقافية مع المملكة المتحدة أو أي بلد آخر في الكومنولث.

وفي أثناء مناقشة هذه المسألة في مجلس الوزراء البريطاني تم التأكيد على أن أي ارتباط بين غانا وغينيا في الوقت التي كانت فيه البلد الأخير قد استقلت عن فرنسا؛ فإن ذلك سوف ينظر إليه بعين الريبة من قبل الحكومة الفرنسية، وسيكون عرضة للإحراج لبريطانيا في العلاقات مع فرنسا. وعلاوة على ذلك؛ فإنه اقتصاديًا غينيا بلد فقير ومتخلف، ويجب على الحكومة البريطانية ألا تسمح للسيد سيكو توري للافتراض بأنه بإنشاء التعاون مع غانا سيكون من حقه أن يحصل على المساعدات الاقتصادية التي خسرتها غينيا من فرنسا من المملكة المتحدة. وأنه لاينبغي أن تشجع الحكومة البريطانية الدكتور نكروما في طموحه بإنشاء اتحاد لدول غرب أفريقيا تحت قيادته ليوازن ثقل نيجيريا عند استقلالها في عام ١٩٦٠، خاصة وأن الأقاليم الأفريقية الأخرى قد أظهرت استيائها من هذا المشروع.

وقد أكد رئيس الوزراء البريطاني في نهاية المناقشة؛ بأنه في إطار التزام الدكتور نكروما بإعلان جمهورية في إطار الكومنولث في الوقت المناسب، فإنه إذا رغب في تطوير الارتباط الوثيق بين غانا وغينيا فإنه يمكنه النظر في هذه المسألة في هذه المرحلة، ولكن من حيث عضوية الكومنولث فإنه من غير المناسب أن يثار مثل هذا المشروع طالما مازالت غانا في شكلها الحالي في ولائها للتاج البريطاني. وأكدت المناقشات على ضرورة إرسال رسالة شخصية للدكتور نكروما وتقديم المشورة له بالتفكير مليًا في النتائج المحتملة لأي قرار يتم أخذه لهذه المسألة[٣٣]، وقد أخبرت الحكومة البريطانية المفوض السامي البريطاني في ٢٠ نوفمبر بما

أقره اجتماع مجلس الوزراء البريطاني، ودعاه إلى اتخاذ اللازم لوقف مثل هذا الاتحاد[٣٤]. وعقب اجتماع مجلس الوزراء البريطاني في ١٨ نوفمبر فقد تقرر أن تقوم وزارة علاقات الكومنولث بإعداد برقية وعرضها على رئيس وزراء بريطانيا لإرسالها باسمه إلى الدكتور نكروما؛ وبالفعل أعدت الوزارة في ١٩ نوفمبر ١٩٥٨ مشروعًا محتملًا لرسالة للدكتور نكروما، وأنها قد أعدت باسم رئيس وزراء بريطانيا؛ وقد أفادت بأنه كان قد استفاد كثيرًا من الاستماع من اللورد ليستويل الحاكم العام في غانا عن بعض المشاكل التي ستواجه الاتصال بين غانا وغينيا الفرنسية. وأنه كان جيدًا من الدكتور نكروما أن يطلب من الحاكم العام أن يرى رئيس الوزراء البريطاني ويناقش معه كل هذه المسائل ذات الاهتمام الوثيق لكلا الطرفين الغاني والبريطاني. وقد استطاع رئيس الوزراء أن يفهم الكثير من الحاكم العام؛ وأن هذا كان مساعدًا له لمعرفة كل الأمور المحيطة بالمحادثات التي تجري الأن مع السيد سيكو توري حول العلاقات المستقبلية بين غانا وغينيا، وقد طلب رئيس وزراء بريطانيا من اللورد ليستويل أن يخبر الدكتور نكروما بالمسائل الهامة التي تؤثر على الكومنولث، والتي يمكن أن تنشأ في هذا السياق.

وقد أكد السيد ماكميلان أنه سمع للتو أن السيد دياللو تيللي M. Diallo Telli وزير خارجية غينيا سيزور لندن في وقت قريب جدًا؛ بحيث أن لقائه سيمثل دعمًا له، وسيمكن رئيس وزراء بريطانيا من منحه بعض التوجيهات السرية وبعض المعلومات الخاصة. وأمل أن يشعر السيد نكروما والسيد سيكو توري أن التبادل السري في وجهات النظر بين جميع الأطراف في مسألة من هذا النوع يمكن أن يكون ذات قيمة كبيرة بالنسبة للجميع على حد سواء[٣٥]. وفي نفس اليوم وافق رئيس الوزراء البريطاني على مشروع الرسالة الموجهة للدكتور نكروما، وأكد على أنه من الضروري وصف هذه الرسالة بأنها شخصية جدًا[٣٦]. وقد تم إرسالها إلى مكتب المفوض البريطاني في أكرا في نفس اليوم لتمريرها بدقة وبسرعة إلى الدكتور نكروما[٣٧].

الخاتمة

كان قد ظهر من الدراسة أن فكرة الاتحاد كانت نابعة من الزعيمين كوامي نكروما وأحمد سيكو توري. وقد وضح أيضًا كيف أن انطلاق هذه الفكرة أدى إلى الارتباك الكامل للحكومة البريطانية وغيرها من الحكومات الاستعمارية، وكيف قامت الحكومة البريطانية بعمل كافة السبل لمنع تحويل هذه الفكرة إلى حقيقة واقعة. وأيضًا كيف تعاملت بريطانيا بعنصرية واضحة مع هذا الملف؛ وذلك عندما فكرت في مصلحتها الخاصة على حساب الشعوب الأفريقية، فقد تخوفت من انضمام دول أخرى ليس لها خلفية تاريخية معها إلى الكومنولث، وأيضًا تخوفت من الإحراج مع صديقتها فرنسا إذا ما تم الاتحاد بين غانا وغينيا، ولذلك ظنت بريطانيا بأن موافقة الملكة البريطانية أثناء زيارتها إلى غانا في أكتوبر ١٩٥٩ على تحول غانا للنظام الجمهوري سيؤدي إلى نبذ نكروما لفكرة الاتحاد، وأيضًا ظنت أن إقناع فرنسا بالتعاون مع غينيا سيجعلها ترجع عن فكرة الاتحاد مع غانا. وقد عملت على فكرة التحذير أو التهديد المباشر للقيادة الغانية كما رأينا.

وفي النهاية حققت غانا نجاحًا باهرًا من خلال ما صدرته للحكومة البريطانية من قلق؛ وذلك عن طريق تسريب أن غانا تفكر في إدخال غينيا إلى الكومنولث؛ وبذلك تشعر بريطانيا بالإحراج من صديقتها فرنسا، وأيضًا تسريب أن غينيا سيتم استيعابها في غانا، كل ذلك حقق الارتباك داخل الحكومة البريطانية؛ التي دخلت في مناقشات عديدة. كل ذلك أفضى إلى أن وافقت الحكومة البريطانية على تحول غانا إلى النظام الجمهوري بعد مارس ١٩٦٠، وذلك بعد مجموعة من البروتوكولات أهمها زيارة ملكة بريطانيا إلى غانا في أكتوبر ١٩٥٩؛ مما يعني موافقتها على انفصال غانا عن النظام الملكي البريطاني وتحولها إلى النظام الجمهوري داخل الكومنولث أيضًا. وبذلك وجدنا مواجهة بين النظام الاستعماري البريطاني وبين الدكتور نكروما رئيس وزراء غانا، نجح فيها الدكتور نكروما وهزمت فيها السلطات البريطانية، وشعرت الحكومة البريطانية أن هيبتها الدولية قد نقصت جراء ما فعله الدكتور نكروما من تحقيقه للنظام الجمهوري لبلاده غانا، وأيضًا بدخوله في اتحاد مع دولة غينيا، وإقامته العلاقات مع الدول التي عملت على تحدي بريطانيا مثل الجمهورية العربية المتحدة، وبذلك أظهرت القيادة الغانية أنها مستقلة في اتخاذها القرارات بعيدًا عن دائرة النفوذ البريطاني الاستعماري.

هوامش الدراسة

١. أسامة عبد التواب محمد: العلاقات المصرية الغانية ١٩٥٧ – ١٩٦٦، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢، ص ص١١٠، ١١١.

2. D.O35/9351 – No. 25B – Letter from Prime Minister›s Office in Accra to Secretary of The Governor General, Subject; Constitutional Changes, And Attached: Draft Press Release, Subject; Constitutional Changes, on 5Nov, 1958.

3. D.O35/9351 – No. 12 – Letter from Commonwealth Relations Office to Foreign Office, Subject; Ghana – Guinea, on 13Nov, 1958.

4. D.O35/9351 – No. 31A – Memorandum from Australian High Commission in Accra to The Secretary, Department of External Affairs in Canberra, on 6Nov, 1958.

5. D.O35/9351 – No. 12 – Letter from Commonwealth Relations Office to Foreign Office, Subject; Ghana – Guinea, on 13Nov, 1958, Loc. Cit.

6. D.O35/9351 – No. 31A – Memorandum from Australian High Commission in Accra to The Secretary, Department of External Affairs in Canberra, on 6Nov, 1958, Loc. Cit.

7. D.O35/9351 – No. 12 – Letter from Commonwealth Relations Office to Foreign Office, Subject; Ghana – Guinea, on 13Nov, 1958, Loc. Cit.

8. D.O35/9351 – No. 31A – Memorandum from Australian High Commission in Accra to The Secretary, Department of External Affairs in Canberra, on 6Nov, 1958, Loc. Cit.

٩. لاحظ أن هناك منصبين مختلفين في أكرا يتبعان السلطات البريطانية؛ الأول هو منصب الحاكم العام، وهو نائب ملكة بريطانيا وأراضي الكومنولث في غانا، وهو يمثل أعلى سلطة في غانا، وكان عليه التصديق على جميع القرارات والمعاهدات التي تقرها الحكومة الوطنية في غانا. وكان المنصب الثاني هو منصب المفوض السامي البريطاني في أكرا؛ وهو بمثابة السفير البريطاني في أكرا، ولكن أخذ اسم المفوض لتمييز سفراء دول الكومنولث لدى غانا عن سفراء الدول الأخرى.

10. D.O35/9351 – No. 2 – Letter from His Excellency the Rt. Hon. The Earl of Listowel , Governor General Lodge, in Accra, Ghana to The British Government in London, on 6 Nov, 1958.

11. D.O35/9351 – No. 3 – Telegram from Commonwealth Relations Office in London to Accra, on 6 Nov, 1958.

12. D.O35/9351 – No. 4 – Telegram from Accra to Commonwealth Relations Office in London, on 7Nov, 1958.
13. D.O35/9351 – No. 5 – Telegram from Accra to Commonwealth Relations Office in London, Subject; Governor – General›s Visit, on 10Nov, 1958.
14. D.O35/9351 – No. 5 – Telegram from Accra to Commonwealth Relations Office in London, Subject; Governor – General›s Visit, on 10Nov, 1958, Loc. Cit.
15. D.O35/9351 – No. 6 – Telegram from Accra to Commonwealth Relations Office in London, on 11Nov, 1958, Loc. Cit.
16. D.O35/9351 – No. 31A – Letter from Australian High Commission in Accra to The External in Canberra, on 11Nov, 1958.

١٧. كان الحاكم العام قد ذكر أن الدكتور نكروما كان يتوق بحماس لبناء غانا كنواه لشيء في غرب أفريقيا – وهو الاتحاد الممكن لدول غرب أفريقيا – وأن تكون غانا هي المركز، ولكن ليس بنفس الطريقة التي في الجمهورية العربية المتحدة، وقد أعرب عن أمل نكروما في انضمام توجولاند للاتحاد حتى لو كان ذلك في عام ١٩٦٠، وأن داهومي والأقاليم الفرنسية الأخرى ستنضم في الوقت المناسب، وأعرب عن اعتقاد نكروما وربما أمله في تفتيت نيجيريا إلى دول إقليمية بعد وقت قصير من الاستقلال المكتسب. وإذا كان الأمر كذلك وبصرف النظر عن إمكانية تنفيذ بعض الدول الإقليمية لشيء من هذا القبيل، فإن ذلك سيجعل غانا أكثر شراسة Most Formidable ، ويعتقد نكروما أيضًا أن كون غانا متماسكة وموحدة سيكون عنصرًا جيدًا في غرب أفريقيا، مع كل هذه الاعتبارات في الرأي؛ فإن الحاكم العام قال أنه قلقًا للغاية من التوصل لترتيب بين غانا وغينيا الفرنسية، وربما لنوع من الاتحاد، لأن غينيا لن تكون مستعدة للاتحاد مع غانا إلا إذا كانت جمهورية، وإن ذلك سيمثل حجة إضافية لدفع عجلة التوقيت الذي تتحول فيه غانا إلى الوضع الجمهوري.

وقد أكد ممثل الحكومة للحاكم العام البريطاني في غانا أن وزارة علاقات الكومنولث تعمل على الميزانية العمومية لما لها من إيجابيات وسلبيات، وبذلك سيتردد الكومنولث في رؤية ترك أي بلد له، وأيضًا سيتردد في قبول مقترح لتوحيد دولة في الكومنولث مع دولة أخرى ليست لها معها أي تقاليد أو لغة أو في الواقع أي شيء ما عدا اللون، لأن ربما يكون ذلك انطلاقًا لامتصاص أجزاء مماثلة من الأراضي المستعمرة الفرنسية الأخرى، وبذلك سيرفع من صعوبة هذه الاعتبارات للغاية. وقد أكد ممثل الحكومة ضرورة وضع في الاعتبار أن المرونة التي أظهرها الكومنولث بشكل مثير للدهشة أصبح خطر حقيقي، وأن غانا ستؤدي لمزيد من الانتقادات لهذه المنظمة، وأن الحاكم العام أدرك أن من وجهة نظر الهند اتهام الكومنولث بتشجيع باكستان للانضمام إلى الاتحاد مع إيران وتركيا وأفغانستان، وبالتالي تعزيز موقفها في جنوب آسيا. وهناك مسألة أخرى هي الاعتراف بجلالة الملكة رئيسة للكومنولث؛ وقد أكد الحاكم العام أن الدكتور نكروما لايتوقع أن غينيا ستثير مشكلة حول هذا الموضوع، ولهذا أكد ممثل الحكومة بضرورة دراسة وفحص كل هذه الاعتبارات في أسرع وقت ممكن، وأن يعطى الحاكم العام نقاط معينة قبل عودته إلى غانا.

D.O35/9351 – No. 26 – Note For Record, Subject; Future Relations Between French Guinea and Ghana, on 12 Nov, 1958.

18. CAB129/95 – No. 55 – Memorandum by The Secretary of State for Commonwealth Relations printed to Cabinet, Subject; Ghana: Relations with Guinea, on 14Nov, 1958.
19. D.O35/9351- No. 10 – Draft Cabinet Paper, Ghana – Relations with Guinea, Question of Union, and Arguments for And against a Ghana – Guinea Federation Being Within The Commonwealth, prepared by Secretary of State, on 14Nov, 1958.
20. CAB129/95 – No. 55 – Memorandum by The Secretary of State for Commonwealth Relations printed to Cabinet, Subject; Ghana: Relations with Guinea, on 14Nov, 1958, Loc. Cit.
21. D.O35/9351- No. 10 – Draft Cabinet Paper, Ghana – Relations with Guinea, Question of Union, and Arguments for And against a Ghana – Guinea Federation Being Within The Commonwealth, prepared by Secretary of State, on 14Nov, 1958, Loc. Cit.
22. CAB129/95 – No. 55 – Memorandum by The Secretary of State for Commonwealth Relations printed to Cabinet, Subject; Ghana: Relations with Guinea, on 14Nov, 1958, Loc. Cit.
23. D.O35/9351- No. 10 – Draft Cabinet Paper, Ghana – Relations with Guinea, Question of Union, and Arguments for And against a Ghana – Guinea Federation Being Within The Commonwealth, prepared by Secretary of State, on 14Nov, 1958, Loc. Cit.
24. CAB129/95 – No. 55 – Memorandum by The Secretary of State for Commonwealth Relations printed to Cabinet, Subject; Ghana: Relations with Guinea, on 14Nov, 1958, Loc. Cit.
25. D.O35/9351- No. 10 – Draft Cabinet Paper, Ghana – Relations with Guinea, Question of Union, and Arguments for And against a Ghana – Guinea Federation Being Within The Commonwealth, prepared by Secretary of State, on 14Nov, 1958, Loc. Cit.
26. D.O35/9351 – No. 11 – Letter from Commonwealth Relations Office to Secretary of State , Subject; Ghana/ Guinea Cabinet Paper, on 13Nov, 1958.
27. D.O35/9351 – No. 27 – Letter from Foreign Office to Commonwealth Relations Office in London, on 14Nov, 1958.
28. D.O35/9351 – No. 15 – Letter from Commonwealth Relations Office in London to The British High Commissioner in Accra, on 14Nov, 1958.

29. D.O35/9351 – No. 14 – Letter from Lord Listowel, The Governor General in Ghana to Commonwealth Relations Office, And Attached, Draft Telegram from Lord Listowel to Dr. Nkrumah, on 14Nov, 1958.
30. D.O35/9351 – No. 28 – Report Issued from Commonwealth Relations Office in London, Subject; France and Guinea, on 17Nov, 1958.
31. D.O35/9351 – No. 29 – Note for Record from Commonwealth Relations Office in London, on 17Nov, 1958.
32. D.O35/9351 – No. 29A – Letter from Office of The British High Commissioner for The United Kingdom in Ottawa to Commonwealth Relations Office in London, on 18Nov, 1958.
33. CAB128/32 – No. 49 – Conclusions of a meeting held on Tuesday, 18Nov, 1958.
34. D.O35/9351 – No. 33 - Telegram form Commonwealth Relations Office in London to Accra, Subject; Ghana/ Guinea, on 20Nov, 1958.
35. D.O35/9351 – No. 30 – Telegram from Commonwealth Relations Office in London to Office of The Prime Minister for United Kingdom, and Attached
36. Draft Personal Message from Prime Minister to Dr. Nkrumah, on 19Nov, 1958.
37. D.O35/9351 – No. 31 – Telegram from Office of The Prime Minister for United Kingdom to Commonwealth Relations Office in London, on 19Nov, 1958.
38. D.O35/9351 – No. 32 – Telegram from Commonwealth Relations Office in London to Accra, on 19Nov, 1958.